

العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي لدول مختارة (السعودية، الكويت وقطر)  
 خلال الفترة 2004 – 2015.

**The relationship between financial inclusion, Islamic banking and economic growth in selected countries (Saudi Arabia, Kuwait and Qatar) during 2004-2015**

حسنية دومة<sup>1</sup>، فاطمة بن الناصر<sup>2</sup>، علي بن الضب<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المركز الجامعي لعين تموشنت، مخبر LMELSPM، [doumahasia@gmail.com](mailto:doumahasia@gmail.com)

<sup>2</sup> المركز الجامعي لعين تموشنت، مخبر LMELSPM، [fabennaceur@gmail.com](mailto:fabennaceur@gmail.com)

<sup>3</sup> المركز الجامعي لعين تموشنت، مخبر LMELSPM، [bendobali4@gmail.com](mailto:bendobali4@gmail.com)

تاريخ النشر: 2020/10/29

تاريخ القبول: 2020/09/04

تاريخ الاستلام: 2020/07/10

### ملخص:

اكتسب الشمول المالي أهمية كبرى في السنوات الأخيرة من قبل صناع القرار الدوليين، أين دعت مجموعة العشرين إلى تعزيزه كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تختبر هذه الورقة العلاقة بين مؤشر الشمول المالي وأبعاده مع مجموع الأصول والتمويلات للمصارف الإسلامية واختبار العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في كل من السعودية، الكويت وقطر، خلال الفترة 2004 2015. وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي في ظل بيانات البانل. خلصت الدراسة الى وجود علاقة طردية ذات دلالة؛ مما يدل على أهمية المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، كما أن العلاقة طردية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي وذات دلالة مما يدل على دور الشمول المالي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المدروسة.

كلمات مفتاحية: شمول مالي، بنوك إسلامية، نمو اقتصادي، دول مجلس التعاون الخليجي، بيانات بانل.

تصنيفات JEL : C33, G20, G21, E44

### Abstract:

Financial inclusion has assumed great importance in recent years by international decision-makers, as the Group of 20 called for its strengthening as a mechanism for achieving sustainable development goals. This paper tests the relationship between the indexes of financial inclusion with the total banking assets of Islamic banks, and testing the relationship between financial inclusion and economic growth in Saudi Arabia, Kuwait, and Qatar, during the period 2004 2015. We use linear regression in panel data.

This study conclude there is significant relationship between financial inclusion and total assets of Islamic banks, which shows the contribution of Islamic banks in reinforcing financial inclusion and a significant relationship between financial inclusion and economic growth, which indicates the role of financial inclusion in increasing economic growth rates in the studied countries.

**Keywords:** financial inclusion, Islamic banks, economic growth, GCC countries, panel data.

**JEL Classification Codes:** C33, G20, G21, E44

المؤلف المرسل: فاطمة بن الناصر، الإيميل: [fabennaceur@mail.com](mailto:fabennaceur@mail.com).

## 1- تمهيد:

يسمح الشمول المالي بمنح الفرص لمختلف شرائح المجتمع والمؤسسات، للاستفادة من الخدمات المالية التي لها دور في أداء الأسواق المالية والاقتصاد. كما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجال الاقتصادي، ويساهم بشكل كبير في جميع قطاعات الدولة منها القطاع الصناعي، التجاري، الفلاحي وتسهيل المعاملات المحلية والدولية. و يتيح تعبئة المدخرات المحلية ويسمح بتوسيع نطاق الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللأسر، كما يساهم في زيادة الناتج المحلي الخام والتقليل من البطالة؛ مما يزيد من التدفقات المالية والمعاملات الدولية وانتقال الشركات الصغيرة من القطاع الغير رسمي إلى القطاع الرسمي. بإضافة الى مساهمته في استقرار النظام المالي من خلال تعبئة المدخرات والتنوع في محفظة الودائع لدي المصارف والمؤسسات المالية والتقليل من المخاطر. حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن دول ذات مستويات عالية للشمول المالي تكون أقل عرضة لتقلبات السياسية، وتعزز قدرة الأفراد على الاندماج و المساهمة في بناء مجتمعهم و أتمتة النظام المالي، وهو ما أكدته كل من دراسة (Iqbal & Sami, 2017) (Owen & Pereira, 2018). لاتزال المنطقة العربية في أدنى المستويات عالمياً وفقاً لمؤشر الشمول المالي حسب (Global Findex, 2014)، و للعديد من الأسباب نجد أن هذه المنطقة الوحيدة في العالم التي ازداد فيها الفقر منذ العام 2010 (اتحاد المصارف العربية، 2012) ولقد زاد الاهتمام بالتمويل الإسلامي من خلال زيادة أعداد المتعاملين مع البنوك بين مسلمي المنطقة من المتزمنين دينياً باعتباره أداة للحد من الفقر، وهو ما أشارت له كل من دراسة (Mohieldin M., 2012) (SHIRAZI, 2014) (Iqbal & Shafiq, 2015) (Rosmaini, et al., 2013). حيث نمت البنوك الإسلامية في الآونة الأخيرة بشكل كبير، وجذبت حتى أكثر المؤسسات المالية التقليدية في جميع أنحاء العالم مثل سيتي بنك و HSBC، (Ali & Elrahman, 2011)، في حين أدت الأزمات المختلفة سبباً أزمة الرهن العقاري إلى هزّ الثقة في النظام المالي التقليدي. على الرغم من الدور الأساسي للتمويل الإسلامي في النمو وتقديم الكفاءة والمساواة، إلا أن 2.7 مليار شخص أي (70٪ من السكان البالغين) في الاقتصادات الناشئة لا زالوا يفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، وهو ما أكدته دراسة (Demiguc-Kunt & Klapper, 2017).

يعتبر الشمول المالي عامل مهم في تحقيق النمو اقتصادي، أما تزايد النمو السريع للتمويل الإسلامي حول العالم في السنوات الأخيرة كان نتيجة لزيادة أصول المؤسسات المالية الإسلامية بأكثر من الضعف. تعالج هذه الورقة البحثية إشكالية ما مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، وما مدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في كل من السعودية قطر والكويت خلال الفترة 2004-2015؟

نصوغ الأسئلة الفرعية التالية لمعالجة هذه الإشكالية على النحو التالي:

1. ما مدى وجود وطبيعة العلاقة بين مؤشر الشمول المالي وإجمالي الأصول للمصارف الإسلامية في كل من الكويت، السعودية وقطر؟
2. ما مدى وجود وطبيعة العلاقة بين مؤشر الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي GDP كمؤشر للنمو الاقتصادي في كل من الكويت، السعودية وقطر؟

## عنوان المقال: العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي لدول مختارة (السعودية، الكويت و قطر) خلال الفترة 2004-2015).

3. هل اختلاف العلاقة بين مؤشر الشمول المالي وإجمالي الأصول للمصارف الإسلامية يختلف من بلد لآخر ومن فترة لأخرى؟

4. هل اختلاف العلاقة بين مؤشر الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي GDP يختلف من بلد لآخر ومن فترة لأخرى؟

وللإجابة المبدئية عن هذه الأسئلة نصوغ الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة طردية ذات دلالة بين مؤشر الشمول المالي واجمالي الاصول للمصارف الإسلامية في كل من الكويت، السعودية وقطر خلال الفترة المدروسة.

2. توجد علاقة طردية ذات دلالة بين مؤشر الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي GDP في كل من الكويت، السعودية وقطر خلال الفترة المدروسة.

3. يوجد اختلاف في العلاقة بين مؤشر الشمول المالي واجمالي الاصول للمصارف الإسلامية من بلد لآخر.

4. يوجد اختلاف في العلاقة بين مؤشر الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي GDP من بلد لآخر ومن فترة لأخرى.

تهدف هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، من خلال اختبار العلاقة بين المؤشر الشمول المالي مع التمويل المقدم من المصارف الإسلامية لدول إسلامية مختارة. عن طريق دراسة قياسية بين مؤشر الشمول المالي كمتغير تابع ومجموع الأصول أو التمويلات للبنوك الإسلامية كمتغير مستقل. حيث قمنا ببناء مؤشر مركب للشمول وفقاً لمنهج (Sarma, 2008) التي اقترحت مؤشر جديد للشمول المالي (IFI)، كما تقوم الدراسة القياسية باختبار مدى مساهمة الشمول المالي في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في المرحلة الثانية حيث نختبر علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع و المؤشر الشمول المالي كمتغير مستقل باستخدام نموذج الانحدار الخطي وفقاً لبيانات panel باستخدام اختبار طريقة المربعات التجميعية و اختبار الآثار الفردية الثابتة والعشوائية و للمفاضلة بينهما نقوم باختبار Hausman

نعرض في القسم الثاني بعد المقدمة من هذه الورقة أهم الأدبيات والدراسات السابقة للموضوع، كما ناقش في القسم الثالث الخلفية النظرية للشمول المالي وعلاقته بالمصارف الإسلامية، بإضافة الى علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي، نركز في القسم الرابع على النموذج وبيانات الدراسة. نحلل في القسم الخامس أهم النتائج المتوصل إليها، نختتم الورقة بالقسم السادس لعرض خلاصة الدراسة وآفاقها.

## 2- أدبيات الدراسة.

لقي موضوع الشمول المالي اهتمام العديد من الباحثين ومن جوانب عدة؛ فهناك من ربطه بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي والتقليل من الفقر مثل (Iqbal & Sami, 2017)، وهناك من اختبر علاقته بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (Varalakshmi & Chithralega, 2016)، كما ذهب البعض الى ربط الشمول المالي بدرجة تركيز المنافسة البنكية

مثل (Owen & Pereira, 2018)، كما توجد دراسات حاولت دراسة علاقة الشمول المالي بالمصارف الإسلامية سواء على مستوى دولة واحدة أم مجموعة من الدول.

تمحورت دراسة (Owen & Pereira, 2018) حول تركيز منافسة البنك والشمول المالي، من خلال دراسة عدة مؤشرات للشمول المالي ومجموعة شاملة من تدابير المنافسة المصرفية لدراسة دور هيكل النظام المصرفي باعتباره محدد لاختلاف درجة التوعية المالية للأسر بين الدول، استخدم الباحث بيانات 83 دولة لمدة 10 سنوات. توصلت النتائج الى أن النماذج هي ذات التأثيرات الثابتة للبلد والزمن، وأن تركيز الصناعة المصرفية يرتبط بشكل كبير بزيادة فرص إيداع الحسابات ومنح القروض.

ناقشت دراسة (Hasnia, Bettioui, & Bendob, 2019) إلى تشخيص العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك في الجزائر وتونس خلال الفترة 2004-2012، باستخدام بيانات اللوحة وطريقة GMM. أظهرت نتائجها بموجب تحليل بيانات البنابل الثابتة أو الديناميكية التأثير السلبي للشمول المالي على مؤشرات الربحية (ROA، ROE و NIM). وخلصت أن الشمول المالي يقلل من ربحية البنوك. تعزز هذه النتيجة دور الافتقار إلى الشمول المالي أو الاستبعاد المالي في عدم تنمية القطاع المصرفي وعدم تشجيع النمو الاقتصادي في الجزائر وتونس.

شملت دراسة (Iqbal & Shafiq, 2015) التمويل الإسلامي ودور القرض الحسن في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة الأخوات وهي مؤسسة رائدة في التمويل الأصغر الإسلامي في باكستان. استعرض الباحث أهمية التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي مع التركيز على القرض الحسن ودوره في تعزيز الوحدة الاجتماعية والتعاون في البلدان النامية.

ركزت دراسة (Rosmaini, et al., 2013) على دور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز التنمية البشرية في البلدان الإسلامية، استند الباحث على تحليل الوثائق ذات الصلة، وتوصل إلى أن التمويل الأصغر الإسلامي هو سوق متنامي ونهج شامل لتمكين الإنسان وزيادة الدخل والرفاهية، إضافة إلى أن استعادة مؤسسات الزكاة والأوقاف تعتبر قوة دفع اجتماعية واقتصادية. تمحورت دراسة (Shaikh, Ismail, Mohd, Ismail, & Shahimi, 2017) حول دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي أين استكشف الوضع الاستراتيجي للمصارف الإسلامية على أسس إيديولوجية واقتصادية. وناقش دور المصارف الإسلامية كما يراه المثاليون والواقعيون، حيث لاحظ أن نسبة السكان البالغين الذين يحملون حسابات مصرفية في 25 من أصل 48 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، تقل عن 20%. في تقدير فجوة التواصل في التمويل الأصغر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. للتركيز الاهتمام اتجاه مدى الاستبعاد المالي غير الطوعي، وجد أنه يصل حتى 10% من الفقراء تحت مؤشر التمويل الأصغر في 26 من أصل 36 بلد من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

توصلت دراسة (Mirakhor & Abbas, 2012) أنه للحد من الاستبعاد المالي يمكن للتمويل الإسلامي أن يوفر إطاراً شاملاً لتعزيز الشمول المالي، حيث خلص أن التمويل الإسلامي يوفر إطاراً شاملاً لتعزيز الشمول المالي. من خلال تطبيق صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ تقاسم العائد والمخاطرة. كما يمكن تطبيق الهندسة المالية لابتكار وتطوير هجين من صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة على تقاسم العائد والمخاطرة لتعزيز التنمية الاقتصادية.

تطرقت دراسة (Demirguc-Kunt, Klapper, & Randall, 2013) علاقة التمويل الإسلامي بالشمول المالي من خلال طرح على عينة تضم أكثر من 65000 بالغ من 64 دولة، يمثلون 75 في المائة من السكان المسلمين البالغين في العالم (باستثناء البلدان التي يقل فيها عدد سكانها عن 1 في المائة أو أكثر من 99 في المائة من السكان المسلمين). توصلت إلى أن المسلمين أقل احتمالاً من غير المسلمين بكثير لامتلاك حساب رسمي أو ادخار في مؤسسة مالية رسمية، وفي نفس الوقت لم تظهر الدراسة أن المسلمين في العينة المدروسة أقل احتمالية من غير المسلمين من الاقتراض. و أن المسلمين أكثر عرضة من غير المسلمين للإبلاغ الدين كحاجز ملكية الحساب ؛ لتبقى نسبة 7 في المئة من المسلمين في باقي أنحاء العالم، إضافة إلى الحاجز الديني هناك

## عنوان المقال: العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي لدول مختارة (السعودية، الكويت و قطر) خلال الفترة (2004-2015).

أيضا التكلفة والمسافة والتوثيق كحواجز . أشارت الدراسة إلى أن تأثير نسبة الفقر والسكان والأرياف والنساء على الشمول المالي كان أكبر من تأثير عدد السكان المسلمين من غير المسلمين. أما بخصوص الإجابة على مدى انتشار الوعي و استخدام المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة؟ فقد تم دراسة عينة محدودة من البلدان (الجزائر ومصر والمغرب وتونس واليمن) وجد أن اثنين في المئة فقط من البالغين يستخدمون الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على الرغم من أن 48% من البالغين سمعوا عن بنوك الإسلامية العاملة في بلادهم. كما أشارت الدراسة إلى أن الدخل والوصول إلى المعلومات يرتبطان ارتباطاً قوياً وإيجابياً مع الوعي، واستخدام المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. أما فيما يخص بمدى استعداد المسلمون لتحمل تكاليف إضافية نتيجة لتعاملهم بمنتجات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في نفس العينة، وجد على أن 37 بالمائة يفضلون قرصاً تقليدياً أرخص.

ناقش (Mohieldin M. , 2012) في دراسته دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في منظمة دول التعاون الإسلامي (OIC) مركزة على التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة الإسلامية، خلصت الدراسة إلى أن الإسلام يقدم مجموعة غنية من الأدوات والطرق غير التقليدية، والتي إذا نفذت حقيقية، أنه يمكن أن تؤدي هذه الأدوات إلى تقليل الفقر وعدم المساواة في البلدان الإسلامية التي تعاني من الفقر المدقع.

تناول دراسة (Brekke, 2018) الشمول المالي والاستبعاد المالي والطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية في النرويج من خلال ثلاثة أسئلة مترابطة مع البيانات التي تم جمعت في النرويج بين 2015 و2016. لمعرفة ما إذا كانت الأعراف الدينية تسبب في الاستبعاد المالي للمسلمين في الغرب، وجد أن المتغير الاجتماعي الديموغرافي الوحيد الذي كان له علاقة واضحة بالطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية.

حلل (Naceur, Barajas, & Massara, 2015) العلاقة بين تطور الأعمال المصرفية الإسلامية والشمول المالي، في البلدان الإسلامية -أعضاء منظمة التعاون الإسلامي (OIC). لدراسة مدى ارتباط تنمية المصرفية الإسلامية بالشمول المالي في الدول الإسلامية. وجد أن مؤشرات مختلفة للشمول المالي منخفضة، ونسبة الأفراد المستبعدين الذين يستشهدون بأسباب دينية لعدم استخدام الحسابات المصرفية أكبر بشكل ملحوظ من الدول المدروسة.

تهدف دراسة (Iqbal & Sam, 2017) إلى معرفة أثر الشمول المالي على نمو الاقتصادي في الهند على مدى سبع سنوات من 2007 إلى 2014، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. أسفرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية لأثر عدد الفروع البنكية ونسبة الودائع على الناتج المحلي الإجمالي في الهند.

### 3- الخلفية النظرية للشمول المالي وعلاقته بالمصارف الإسلامية

تقوم المبادئ الأساسية للإسلام على العدالة الاجتماعية، إدراج وتقاسم الموارد بين من يملكون ومن لا يملكون كما يعالج التمويل الإسلامي قضية الشمول المالي في اتجاهين. من خلال تشجيع صيغ التمويل بالمشاركة القائمة على تقاسم الأرباح والمخاطرة، والتي تقدم بديلاً فعالاً عن التمويل بالدين، بإضافة إلى آليات المساهمة في المساواة في تقسيم الثروة. أهمها الزكاة، الصدقة، والوقف أين يكمل بعضهم البعض لتقديم منهج شامل للقضاء على الفقر. تتنوع صيغ التمويل الإسلامي لأكثر من ستة عشر صيغة تمويل مختلفة لتلائم حاجات التمويل المختلفة لكامل طبقات المجتمع، ليساهم هذا التنوع في الحد من الفقر وعدم المساواة في البلدان الإسلامية (Mohieldin M. , 2012) .

## 3-1 تعريف الشمول المالي:

يعبر الشمول المالي عن إمكانية استفادة الأفراد الراشدين من الخدمات المالية المختلفة واستخدامها بفعالية، وأول خطوات الشمول المالي هو امتلاك الفرد حساب إيداع أو حساب معاملات في البنك أوفي أي مؤسسة مالية أخرى (Demirguc-Kunt & Klapper, 2012). حسب البنك الدولي " يعني الشمول المالي أنه يمكن للأفراد والشركات الاستفادة من منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم ومقدمة بطريقة مسؤولة ومستدامة".

## 3-2 الشمول المالي من منظور إسلامي:

تعتمد فلسفة عمل النظام الاقتصادي الإسلامي على مبدأ إيجاد وتطوير بنية اقتصادية واجتماعية مزدهرة وعادلة ومتكافئة؛ يستطيع فيها جميع أفراد المجتمع باختلاف إمكانياتهم من استغلال قدراتهم والحصول على نفس الفرص، والنهوض بها والمساهمة الفعالة في النمو ومنه التنمية الاقتصادية.

يعتمد مفهوم التنمية في الإسلام على ثلاثة أبعاد: التنمية الذاتية للفرد، تنمية الموارد الطبيعية والتنمية الجماعية التي تشمل كليهما، والتي تعتبر من مسؤولية الفرد والمجتمع. ومنه يمكن تعريف التنمية المتوازنة على أنها تقدم متوازن لهذه الأبعاد الثلاثة. حسب (Mirakhor & Abbas, 2012) يهدف النظام الاقتصادي الإسلامي إلى التوزيع العادل للموارد مع عدم وجود الطبقة، والأمانة في تسيير الموارد ومنع تراكم الثروة ويفرض قيوداً على الاستهلاك، من خلال قواعده التي تحظر الإنفاق الزائد (إسراف)، والتحفيز على الإنفاق المعتدل اللازم للحفاظ على مستوى معيشي مقبول لكامل أفراد المجتمع، وستكون النتيجة اقتصاداً متوازناً.

يعتبر التمويل الأصغر في الاقتصاد الإسلامي فعالاً للغاية وضروري، لشموله جميع طبقات المجتمع على خلاف التمويل الأصغر التقليدي المقتصر على الطبقات المتواجدة فوق خط الفقر. وفق ما جاء في دراسة (Usmana & Tasmia, 2016)، حيث يمكن للتمويل الأصغر الإسلامي التغلب بسهولة على هذه التحديات، بسبب صيغته المتنوعة الملائمة لمختلف العملاء باختلاف كفاءاتهم وإمكانياتهم، بالإضافة إلى آلياته الأخرى لتوفير التمويل مثل الزكاة والوقف والصدقة (Abd & Elzahi Saaid, 2015). قدمت البنوك الإسلامية إضافات جديدة على المهام التقليدية للبنوك التجارية لتحقيق وتعميق لكل ما هو مرتبط بالقيم الروحية، وسيلاً عملياً لحياة كريمة لأفراد المجتمع (منير، 2014).

يشير النمو السريع للتمويل الإسلامي في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة مع تنامي أصول المؤسسات المالية الإسلامية لأكثر من الضعف منذ عام 2006، إلى مساهمة التمويل الإسلامي في الشمول المالي بالحد من حالات الإقصاء المالي للمسلمين لدى بعض الدول ذات العدد الهائل من السكان المسلمين. ومنها الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثلاً؛ حيث يعتبر مؤشر الشمول المالي فيها ضعيف، وقد يرتبط هذا الانخفاض بتكلفة النمو الاقتصادي على المدى البعيد (Naceur, Barajas, & Massara, 2015).

تعتمد مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي على المساواة في الحرية والفرص، وتساوي درجة الوصول إلى الموارد، المؤدي إلى المساواة في توزيع الثروة، وحتى الأفراد العاجزين عن إيجاد فرص استغلال الموارد يمكنهم الحصول على جزء من هذه الثروة من خلال الرسوم المختلفة، كالزكاة، الصدقة، النفقة، الدفع هنا لا يكون بمثابة إحسان بل التزام تعاقدي يجب الوفاء به. كما يشجع الإسلام الإحسان فوق هذه المستحقات الإلزامية، يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي أن جميع الأفراد يحق لهم التمتع بمستوى معيشي معين وهذا الاستحقاق يستلزم تلبية مطالبهم كمسألة الإنصاف والعدالة: (Mohieldin, Iqbal, Rostom, & Fu, 2012).

## عنوان المقال: العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي لدول مختارة (السعودية، الكويت و قطر) خلال الفترة 2004-2015).

### 3-3 العلاقة المتداخلة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي.

قامت العديد من الدراسات بمناقشة علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي، من بينها دراسة (Allen, 2012) (Honohan P. , 2004)؛ والتي أشارت الى الصلة قوية بين الوصول إلى الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي ، حيث تشير الأدلة التجريبية إلى ارتفاع واضح في مستويات الدخل في البلدان ذات العدد الأعلى من فروع البنوك والودائع. و ذات عدد كبير من الفروع والحسابات المصرفية مقارنة مع البلدان في فئات الدخل المنخفض والمتوسط، بينما تظهر هذه الدراسات أن الشمول المالي يعزز معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، هو شرط ضروري للشمول المالي ، مما يساهم في معالجة القضية الأساسية للنمو بالإنصاف وهو خطوة نحو التنمية الشاملة. كما يعتبر الشمول المالي مهماً لنمو الناتج المحلي الإجمالي والحد من عدم المساواة في أي بلد، لذا لا ينبغي التقليل من أهمية القوة التحويلية له بسبب تحسين الوصول إلى التمويل للأسر الفقيرة والمشاريع الصغيرة؛ والتي تمكن من فتح الكثير من الفرص للدخل والاستقلالية، والتأثير إيجاباً على التنمية الاقتصادية للأمم. يرى أنصار الشمول المالي أن الاستبعاد المالي يؤدي إلى فقدان فرص النمو ، وتأخر نمو و زيادة مستويات الفقر. وفقاً لدراسة (Sinclair, McHard, Dobbie, Lindsay, & M.Gillespie, 2009) أن الاستبعاد المالي يؤدي إلى تكاليف حقيقية ومنتامية، يتحملها في كثير من الأحيان ذوو الدخل المنخفض. كما أن النظام المالي المتطور والمتاح للجميع، يقلل من تكاليف المعاملات والتأثير على معدلات الادخار والقرارات الاستثمارية والابتكار التكنولوجي ومعدلات النمو على المدى الطويل (Beck, Levine, & Loayza, 2008).

### 4- منهجية الدراسة

#### 1-4 بيانات الدراسة :

تم الحصول على بيانات هذه الورقة من قاعدة بيانات البنك الدولي (مؤشرات التنمية في العالم) ونستخدم بيانات ثلاثة دول عربية من دول مجلس التعاون الخليجي وهي: الكويت، قطر والسعودية. تخص البيانات مؤشرات أبعاد الشمول المالي الخمسة، وهي: فروع المصارف التجارية لكل 100.000 بالغ و الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (% من إجمالي الناتج المحلي) والودائع القائمة لدى البنوك التجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)، عدد حسابات الودائع لكل 1000 بالغ، ATM عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 نسمة. كما تم الاعتماد على قاعدة بيانات bankscope لعينة من البنوك الإسلامية لكل من الدول ( الكويت ، قطر و السعودية) للفترة الممتدة من 2004 الى 2015 حيث تم استخراج القوائم المالية وحساب مجمل مجموع الأصول كمعبر عن التمويلات المقدمة من قبل المصارف الاسلامية، والناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمؤشر عن النمو الاقتصادي للبلد.

#### 4-2 النموذج القياسي:

نستخدم بيانات panel ونموذج الانحدار الخطي بطرق المربعات الصغرى الثلاث؛ و تعتبر هذه المقدرات مناسبة لطبيعة البيانات بإضافة إلى نماذج البانل مع آثار الفردية والعشوائية واختبار (Test Hausman) . لدراسة هذه العلاقة حيث مؤشر الشمول المالي و حجم البنك المعبر عنه بإجمالي الأصول للبنوك الإسلامية لكل من الدول ( الكويت ، قطر والسعودية) للفترة الممتدة من 2004 الى 2015 أين تأخذ العلاقة الشكل التالي :

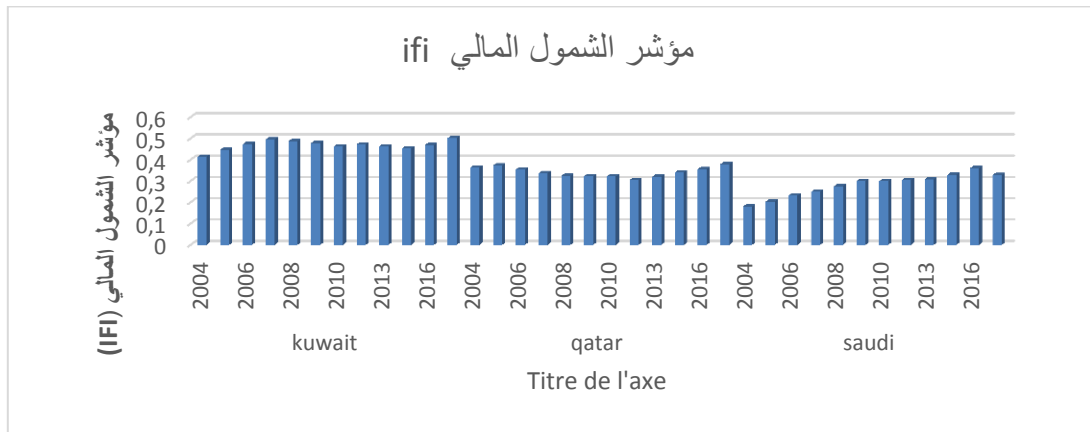
$$IFI_{it} = \alpha + \beta TAIB_{it} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (01)$$

حيث: IFI<sub>it</sub> تمثل مؤشر الشمول المالي للبلد  $i$  للفترة  $t$ ، TAIBit : مجمل إجمالي أصول المصارف الإسلامية للبلد  $i$  في الفترة  $t$ ،  $\mu_{it}$  تشير إلى الآثار المقطعية،  $\gamma_i$  تشير إلى الآثار الزمنية أو الفترة،  $\varepsilon_{it}$  الحد العشوائي والذي يفترض أن يكون متماثل التوزيع ومستقل iid، لدراسة العلاقة بين مؤشر الشمول والنمو الاقتصادي المعبر عنه (GDP) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي الثابت (2005)، لكل من الدول (الكويت، قطر و السعودية) نستخدم نموذج الانحدار لبيانات مقطعية حيث تأخذ العلاقة الشكل التالي:

$$GDP_{it} = \alpha + \beta IFI_{it} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (02)$$

حيث: IFI<sub>it</sub> : تمثل مؤشر الشمول المالي للبلد  $i$  للفترة  $t$ ، GDP<sub>it</sub> : هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي الثابت (2005) لبلد  $i$  في الفترة  $t$ ،  $\mu_{it}$  تشير إلى الآثار المقطعية  $\gamma_i$  تشير إلى الآثار الزمنية أو الفترة،  $\varepsilon_{it}$  الحد العشوائي والذي يفترض أن يكون متماثل التوزيع ومستقل iid.

الشكل رقم (02) : مؤشر الشمول المالي في الكويت ، قطر ، المملكة العربية السعودية للفترة من 2004 إلى 2017



المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال المخطط البياني للمؤشر المركب للشمول المالي الذي تم بناءه وفقاً لمنهج (Sarma, 2008)) لعينة من دول الخليج العربي (كويت، قطر، المملكة العربية السعودية) للفترة من 2004 إلى 2017 نلاحظ انه في العموم من بين ثلاثة دول نجد الكويت لديها مستويات عالية للشمول المالي لتليها قطر لديها مستوى متوسط للشمول المالي وأدنى مستويات للشمول المالي كان في السعودية بالمقارنة بين الدول الثلاثة. أعلى قيمة عرفتها الكويت سنة 2017 تقدر ب0.50 و أقل قيمة عرفتها السعودية سنة 2004 تقدر ب 0.18 أما متوسط القيمة عرفتها قطر في سنة 2010 تقدر ب0.32.

#### 4-3 اختبار العلاقة بين مؤشر الشمول المالي وإجمالي أصول البنوك الإسلامية:

يتحدد الشمول المالي بالعديد من المحددات (Zins & Weill, 2016)، ومن بين تلك العناصر التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية، وقصد تحديد العلاقة بين الشمول المالي وإجمالي أصول المصارف الإسلامية نستخدم نماذج الانحدار وفق بيانات البانل؛ وهي نماذج إحصائية للملاحظات المقطعية وللترات الزمنية؛ حيث إذا كانت هذه الفترات الزمنية متساوية نسميها بالبيانات الطويلة المتزنة أما إذا كانت غير متساوية فتسمى بنماذج البيانات الطويلة غير المتزنة. يعتبر نموذج الانحدار التجميعي أو المربعات الصغرى المدجة (POLS) من أبسط نماذج بانل لكون إن جميع معاملات تبقى فيه ثابتة فهو يهمل تأثير المقطعين الفردي والزمني. أما في نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model (FE): تكون المشاهدات



## عنوان المقال: العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي لدول مختارة (السعودية، الكويت و قطر) خلال الفترة 2004-2015).

المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية أو الزمنية أي أن النموذج يسمح بحدوث ثوابت تفاوت حسب كل مشاهدة مقطعية أو حسب كل فترة زمنية.

نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) هو عكس نموذج التأثيرات الثابتة حيث أن المشاهدات المقطعية والزمنية ما هي إلا معالم عشوائية وعليه فإن متوسطها معدوم وتباينها ثابت. في حالة معنوية نموذج الآثار الثابتة بوصفه نموذج ملائم نقوم بالاختيار بينه وبين نموذج التأثيرات العشوائية لتحديد النموذج النهائي الملائم لبيانات الدراسة من خلال استخدام اختبار (Test Hausman).

الجدول رقم (01) نتائج التقدير لدراسة العلاقة التطبيقية بين مؤشر الشمول المالي و حجم البنك

Dependent Variable IFI

Sample: 2004 2015

Cross-sections included: 3

Total pool (balanced) observations: 36

	Model 1	Model 2	Model 3
Variable	Coefficient	Coefficient	Coefficient
C	0.344920* (0,000)	0.335275* (0,000)	0.335347* (0,000)
TAIB	5.33E-08ns (0.4975)	1.02E-07* (0.0056)	1.02E-07* (0,005)
R-squared	0.013641	0.843807	0.209530
F-statistic	0.470196 ns	57.62478*	9.012368*
Prob(F-statistic)	0.497546	0,00000	0.004999
<b>Correlated Random Effects -</b>			
Test Summary	Chi-Sq.	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.109496	1	0.7407

المصدر : من حساب الباحثين.

( ) Prob. ; \* Significant at 1% level; \*\* Significant at 5% level; \*\*\* Significant at 10% level; ns: Not Significant.

### 4-4 تحليل نتائج التقدير

نلاحظ من خلال الجدول (01) أنه لا توجد علاقة ذات دلالة بين مجموع أصول المصارف الإسلامية والشمول المالي؛ حيث كان النموذج الأول Model 1 غير مقبول إحصائياً عند مستوى دلالة 1 بالمائة حسب إحصائية فيشر في ظل النموذج الأول POLS، حيث كان تدهور في القدرة التفسيرية للنموذج التي كانت في حدود 1 بالمائة، كما يظهر الميل بإشارة موجبة لكن ليست ذات دلالة وهو دليل على العلاقة الطردية بين الشمول المالي ومجموع أصول المصارف الإسلامية؛ وهذا بغض النظر عن خصائص البلد أو المصرف، حيث يدل عدم قبول طريقة POLS على اختلاف العلاقة باختلاف المقطع أو الزمن، أو عدم وجود علاقة بين المتغيرين. ليبقى السؤال المطروح هل تتغير هذه النتائج بتغيير طريقة التقدير؟

يبدو من خلال الجدول (01) أن هناك علاقة بين مجموع أصول المصارف الإسلامية والشمول المالي؛ حيث كان النموذج مقبول إحصائياً عند مستوى دلالة 1 بالمائة حسب إحصائية فيشر في ظل النموذج الثاني الخاص بنموذج الآثار الثابتة FE وكذلك ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج التي فاقت 84 بالمائة، كما يظهر الميل بإشارة موجبة وهو دليل على العلاقة الطردية بين الشمول المالي ومجموع أصول المصارف الإسلامية؛ والتي كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1 بالمائة وهذا بالأخذ في الحسبان

خصائص البلد، حيث يدل قبول طريقة الآثار المقطعية الثابتة على اختلاف العلاقة باختلاف المقطع أو البلد. تدل القيمة  $1.02E-07$  على أن كل زيادة في مجموع أصول المصارف الإسلامية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة مؤشر الشمول المالي بنسبة  $1.02E-07$  بالمائة ومن ثمة يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين مجموع أصول المصارف الإسلامية والشمول المالي في المصارف الإسلامية المدروسة لكن السؤال المطروح هل تتغير هذه النتائج في ظل نموذج الآثار العشوائية؟

تعتبر العلاقة بين مجموع أصول المصارف الإسلامية والشمول المالي ذات دلالة تبعاً لما ورد في الجدول (01)؛ حيث كان النموذج الثالث نموذج الآثار العشوائية RE مقبولاً إحصائياً عند مستوى دلالة 1 بالمائة حسب إحصائية فيشر، مع تراجع في القدرة التفسيرية للنموذج التي فاقت 20 بالمائة، كما يظهر الميل بإشارة موجبة وهو دليل على العلاقة الطردية بين الشمول المالي ومجموع أصول المصارف الإسلامية والتي كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1 بالمائة تدل القيمة  $1.02E-07$  على أن كل زيادة في مجموع أصول المصارف الإسلامية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة مؤشر الشمول المالي بنسبة  $1.02E-07$  بالمائة ومن ثمة يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين مجموع أصول المصارف الإسلامية والشمول المالي في المصارف الإسلامية المدروسة، لكن السؤال المطروح أي نموذج نختار نموذج الآثار الفردية الثابتة أم نموذج الآثار العشوائية؟

حسب نتائج اختبار هوسمان (Hausman) التي تشير نتائجه إلى أن احتمال كاي تربيع أكبر من 0.05، أي أن التوزيع لنموذج الآثار العشوائية كما نجد في هذا الأخير أن معامل المتغيرة TAIB المعبر عنه بإجمالي الأصول لعينة من البنوك الإسلامية ذو دلالة إحصائية وإشارته موجبة، مما يدل على وجود علاقة طردية بين مؤشر الشمول المالي و حجم التمويلات للبنوك الإسلامية.

يمكن تفسير العلاقة بين الشمول المالي والمصارف الإسلامية بالرجوع إلى الهدف الأساسي للتمويل الإسلامي وهو تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يهدف الإسلام إلى توزيع الموارد فقط من خلال خلق مجتمع متوازن يتجنب أقصى قدر من الثروة، من خلال ميزتين للتمويل الإسلامي وهما الاشتراك في تحمل المخاطر، توزيع وإعادة توزيع الثروة من خلال الأدوات (الصدقة و الزكاة و القرض الحسن) وهذا ما اثبتته العديد من الدراسات الحديثة منها دراسة (Mohieldin, Iqbal, Rostom, & Fu, 2012) (Naceur, Barajas, & Massara, 2015)

## 5- اختبار العلاقة التطبيقية بين مؤشر الشمول المالي و النمو الاقتصادي

نستخدم نماذج بانل لاختبار العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي، حيث نتائج التقدير ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) اختبار تقدير العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي

Variable	1Model Coefficient	2Model Coefficient	3Model Coefficient
C	5.75E+11* (0.0003)	-3.49E+11* (0.0073)	-3.11E+11 (0,1111)
IFI	-8.85E+11** (0.0289)	1.72E+12* (0.0000)	1.61E+12* (0,005)
R-squared	0.132788	0.874958	0.390655
F-statistic	5.206095**	74.63769*	21.79760*
Prob(F-statistic)	(0.028890)	(0,00000)	(0.0000)
Correlated Random Effects -			

عنوان المقال: العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي لدول مختارة (السعودية، الكويت و قطر) خلال الفترة (2004-2015).

Test Summary	Chi-Sq.	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	3.028132**	1	0.0818

المصدر : من حساب الباحثين.

( ) Prob. ; \* Significant at 1% level; \*\* Significant at 5% level; \*\*\* Significant at 10% level; ns: Not Significant.

### 1.5 تحليل النتائج

نلاحظ من تحليل نتائج الجدول (03) أنه توجد علاقة ذات دلالة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي ؛ حيث كان النموذج الأول مقبول إحصائياً عند مستوى دلالة 5 بالمائة حسب إحصائية فيشر في ظل النموذج POLS، حيث كانت القدرة التفسيرية للنموذج ضئيلة و التي كانت في حدود 14 بالمائة، كما يظهر الميل بإشارة سالبة وهو دليل على العلاقة عكسية بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي على أن كل زيادة في مؤشر الشمول المالي بوحدة واحدة تؤدي إلى نقصان النمو الاقتصادي بنسبة  $8.85E+11$ ؛ وهذا بغض النظر عن خصائص البلد أو المقطع ، ؛ و عدم قبول طريقة POLS نتيجة لقلة القدرة التفسيرية للنموذج التي قدرت بأقل من 14 في المائة ومع اختلاف العلاقة باختلاف المقطع أو الزمن،. ليبقى السؤال المطروح هل تتغير هذه النتائج بتغيير طريقة التقدير؟

يبدو من خلال الجدول (03) أن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي؛ حيث كان النموذج مقبولاً إحصائياً عند مستوى دلالة 1 بالمائة حسب إحصائية فيشر في ظل نموذج الثاني FE. وكذلك إرتفاع القدرة التفسيرية للنموذج التي فاقت 87 بالمائة، كما يظهر الميل بإشارة موجبة وهو دليل على العلاقة الطردية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي والتي كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1 بالمائة وهذا بالأخذ في الحسبان خصائص البلد، حيث يدل قبول طريقة الآثار المقطعية الثابتة على اختلاف العلاقة باختلاف المقطع أو البلد. تدل القيمة  $1.72E+12$  على أن كل زيادة في مؤشر الشمول المالي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة  $1.72E+12$  بالمائة ومن ثمة يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والشمول المالي في الدول المدروسة لكن السؤال المطروح هل تتغير هذه النتائج في ظل نموذج الآثار العشوائية؟

نستكشف أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي ذات دلالة تبعاً لما ورد في الجدول (03) ؛ حيث كان النموذج الثالث RE مقبولاً إحصائياً عند مستوى دلالة 1 بالمائة حسب إحصائية فيشر، مع تراجع في القدرة التفسيرية للنموذج التي قاربت 39 بالمائة، كما يظهر الميل بإشارة موجبة و هو دليل على العلاقة الطردية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي والتي كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1 بالمائة تدل القيمة  $1.61E+12$  على أن كل زيادة في النمو الاقتصادي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة مؤشر الشمول المالي بنسبة  $1.61E+12$  بالمائة ومن ثمة يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والشمول المالي في الدول المدروسة، لكن السؤال المطروح أي نموذج نختار نموذج الآثار الفردية الثابتة أم نموذج الآثار العشوائية؟

حسب نتائج اختبار هوسمان ( Hausman ) التي تشير نتائجه إلى أن احتمال كاي تربيع أقل من 0.05 ، أي أن التوزيع كان لصالح نموذج الآثار الفردية الثابتة، مما يدل على أن العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي تختلف باختلاف خصائص كل بلد.

تبين الأدلة التجريبية إلى أن هناك ارتفاع واضح في مستويات الدخل في البلدان ذات العدد الأعلى لفروع البنوك والودائع. وتظهر هذه الدراسات أن الشمول المالي يعزز معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما أثبتته العديد من

الباحثين مثل (Honohan, 2004) ، (Demirguc-Kunt & Klapper, 2012) الذين اثبتوا وجود صلة قوية بين الوصول إلى الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي .

## 6- خاتمة:

عملت هذه الدراسة على تقدير العلاقة بين مؤشر الشمول المالي ومجموع الأصول المصرفية للبنوك الإسلامية من جهة واختبار علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي من جهة أخرى في كل من السعودية، الكويت وقطر خلال الفترة 2004-2015. باستخدام نموذج الانحدار الخطي في ظل بيانات بانل (panel). باستعمال طريقة المربعات التجميعية POLS إضافة إلى اختبار الآثار الفردية الثابتة والعشوائية و اختبار هوسمان للمفاضلة بينهما . خلصت الدراسة الى عدم وجود علاقة بين مؤشر الشمول المالي ومجموع أصول المصارف وفق طريقة المربعات التجميعية، POLS وبالتالي عدم قبول هذا الاختبار. و إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة بين مؤشر الشمول المالي ومجموع أصول المصارف بالنسبة لاختبار الآثار الفردية الثابتة والعشوائية والترجيح كان لصالح لنموذج الآثار العشوائية من خلال اختبار هوسمان ؛ مما يدل على اسهام المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول المدروسة وهو ما خلص اليه اتحاد المصارف العربية (اتحاد المصارف العربية، 2012) وبناء على ذلك فإن نتائج اختبار الفرضيات هي قبول الفرضية الأولى والثالثة. كما أظهرت نتائج في تحليل العلاقة بين مؤشر الشمول المالي والنمو الاقتصادي وجود علاقة عكسية بين مؤشر الشمول المالي و النمو الاقتصادي بالنسبة لاختبار طريقة المربعات التجميعية POLS ، وعدم قبول هذا الاختبار نتيجة لقلة القدرة التفسيرية للنموذج التي قدرت بأقل من 14 في المائة . و وجود علاقة طردية بين المتغيرين بالنسبة لاختبار الآثار الفردية الثابتة والعشوائية و الترجيح كان لصالح نموذج الآثار الفردية الثابتة من خلال اختبار هوسمان وهو دليل على وجود تأثير ذو دلالة للشمول المالي في زيادة النمو الاقتصادي تتفق النتيجة التي توصلنا اليها مع النتائج (sarma,pais, 2011) (Allen, 2012)، وبناء على ذلك فإن نتائج اختبار الفرضيات هي قبول الفرضية الثانية والرابعة وحسب تقرير البنك (Beck, Demirgüç-Kun, 2008) ; يعتمد توافر التمويل الخارجي للشركات على البيئة المؤسسية الأوسع؛ ونقص التوافر يعيق نمو الأعمال ويعد أحد أكبر العقبات التي تواجهها الشركات. يساهم الوصول إلى التمويل بشكل خاص في إنشاء الأعمال والنمو والابتكار. خاصة الشركات الصغيرة والجديدة وهي الأكثر تضررا من قيود التمويل.

بناء على نتائج الدراسة نوصي بإعادة إجراء الدراسة مع الأخذ في الحسبان طبيعة التمويل مشاركة ومضاربة في الدراسة وعلاقتها بالشمول المالي؛ وإعادة إجراء نفس الدراسة لعينة أكبر وباستخدام بيانات البانل الديناميكي مع إضافة أثر تغير كل بلد وأثر تغير المنطقة أو الجهة.

## الهوامش والمراجع:

- Abd, E., & Elzahi Saaid, A. (2015). ISLAMIC MICROFINANCE: MOVING BEYOND FINANCIAL INCLUSION. *European Scientific Journal* 11(10).
- Ali, E. S., & Elrahman, A. (2011). Islamic Banking Structures: Implications for risk and financial stability (No. 242). *The Islamic Research and Teaching Institute (IRTI)*.
- B. A Iqbal و S. Sami. (2017). Role of banks in financial inclusion in India. *Contaduría y Administración* 62(2.656-644) ،(
- Brekke, T. (2018). Halal Money: Financial inclusion and demand for Islamic banking in Norway. *Research & Politics* .5( 1).
- Demiguc-Kunt, A., & Klapper, L. a. (2017). Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Literature. *Paper No. 8040 Policy Research Working*.

عنوان المقال: العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي لدول مختارة (السعودية، الكويت و قطر) خلال الفترة 2004-2015).

- Demirguc-Kunt, A., & Klapper, L. (2012). Measuring financial inclusion: The global finindex database. *The World Bank*.
- Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Randall, D. (2013). Islamic finance and financial inclusion: measuring use of and demand for formal financial services among Muslim adults. *The World Bank*.
- Hasnia, D., Bettioui, N., & Bendob, A. (2019). The role of financial exclusion in weakening the performance of banks : dynamic panel data analysis in Algeria and Tunisia. *International Journal of Financial Innovation in Banking 2 (4)* , pp.279 - 303.
- Honohan, P. (2004). Financial sector policy and the poor: Selected findings and issues. *The World Bank*.
- Iqbal, Z., & Shafiq, B. (2015). Islamic finance and the role of qard-al-hassan (benevolent loans) in enhancing inclusion: a case study of akhuwat. *acrn oxford Journal of Finance and Risk Perspectives Special Issue of Social and Sustainable Finance, 4 (4)*.
- Kempson, E. A., Atkinson, & Pilley, O. (2004). Policy level response to financial exclusion in developed economies: lessons for developing countries. *Personal Finance Research Centre*.
- Mirakhor, Z. I., & Abbas. (2012). Financial Inclusion: Islamic Finance Perspective. *Journal of Islamic Business and Management* , 2(1), 35-64.
- Mohieldin, M. (2012). Realizing the potential of Islamic finance. *Economic Premise, WORLD BANK, Number 77*.
- Mohieldin, M., Iqbal, Z., Rostom, A., & Fu, X. (2012). The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC). *Countries Islamic Economic Studies 20(2)*, 55-120.
- Naceur, S. B., Barajas, A., & Massara, A. (2015). Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion? *International Monetary Fund*.
- Owen, A. L., & Pereira, J. M. (2018). Bank concentration, competition, and financial inclusion. *Review of Development Finance 8(1)*, 1-17.
- Sarma, M., & Pais, J. (2011). Financial Inclusion and Development. *Journal of International Development*, 613-628.
- Shaikh, S., Ismail, M., Mohd, S. .., Ismail, A., & Shahimi, S. (2017). Role of Islamic Banking in Financial Inclusion: Prospects and Performance. Dans R. S. Alam N., *Islamic Banking* (pp. 33-49). Cham: Palgrave CIBFR Studies in Islamic Finance. Palgrave Macmil.
- SHIRAZI, N. S. (2014). Integrating Zakāt and Waqf into the Poverty Reduction Strategy of the IDB Member Countries. *Islamic Economic Studies 22( 1)*, 79-108.
- T Rosmaini ,A. A Aliyu ,M Gafar ,M. A Abubakar ,S. M Lame و J Takala .(2013) .An empirical investigation of factors influencing customer service delivery of ATM users in Malaysia: Kano's model approach .*Natural and Applied Sciences 7(3)*.(

- Usmana, A. S., & Tasmina, R. (2016). The Role of Islamic Micro-finance in Enhancing Human Development in Muslim Countries. *Journal of Islamic Finance* 5(1), 2289-2109.
- Varalakshmi, J., & Chithralega, G. (2016). ict in financial inclusion. *International Journal of advance Research*, 222-228.
- Zins, A., & Weill, L. (2016). The determinants of financial inclusion in Africa. *Review of Development Finance*, 46-57.
- إتحاد المصارف العربية. (2012). الاشتغال المالي في المنطقة العربية في أدنى مستوياته عالمياً. مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 437، 18.
- الحكيم منير. (2014). المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية. مجلة البلقاء للبحوث والدراسات.